

النحو الكوفي في كتاب المتبع في شرح اللمع

حسن إبراهيم اشتيوي - جامعة مصراتة - ليبيا

h.eshtaiwi@edu.misuratau.edu.ly

مُلخَصُ:

يشتمل هذا البحث على: التعريف بابن جني، مؤلف كتاب: (اللمع في العربية)، والتعريف بالعكبري، مؤلف كتاب: (المتبع في شرح اللمع) وأهم المسائل النحوية الكوفية، في كتاب: (المتبع في شرح اللمع) مع ذكر أدلة الكوفيين، النقلية والقياسية، فيما ذهبوا إليه من آراء.

الكلمات المفتاحية: ابن جني، العكبري، النحو الكوفي، النقل، القياس.

مقدمة:

كان لظهور المدرسة الكوفية في النحو تأثير في النحو العربي، وكان ظهورها بعد المدرسة البصرية، وكان للكوفيين أعلام بارزون، منهم: الكسائي، والفراء، وثعلب، وهؤلاء وغيرهم كانت لهم آراء نحوية، جديرة بالبحث والدراسة، وقد استندوا في آرائهم إلى أدلة، نقلية، وقياسية، وهي الأخرى تحتاج إلى التفصيل والشرح. وقد اخترت أحد الكتب النحوية، وهو كتاب المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، لأخرج منه أهم المسائل النحوية الكوفية، في بحث بعنوان: النحو الكوفي في كتاب المتبع في شرح اللمع".

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى استخراج الآراء النحوية الكوفية من كتاب المتبع، وتوضيحها للقارئ بأدلتها النقلية والقياسية.

الدراسات السابقة على كتاب المتبع: من الدراسات السابقة على المتبع: أ - مأخذ العكبري على ابن جني في المتبع. ب- اعتراضات أبي البقاء العكبري النحوية على النحاة في كتابه المتبع في شرح اللمع.

وقسمت البحث، إلى مقدمة، وثلاثة مطالب، الأول يتناول: التعريف بابن جني مؤلف كتاب (اللمع)، والثاني يتناول: التعريف بالعكبري، مؤلف كتاب: (المتبع)، والثالث: يتناول المسائل النحوية الكوفية الواردة في كتاب المتبع في شرح اللمع، ثم

تاريخ النشر: 2021/12/01

تاريخ الاستلام: 2021/06/01

تأتي بعد ذلك خاتمة للبحث، سأذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، تعقبها قائمة بالمصادر، التي اعتمدت عليها في كتابة هذا البحث. وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، وذلك بذكر قول الشارح، ثم التعقيب عليه، بذكر أدلة الكوفيين، وذلك بعرض الشاهد الشعري إن وجد، وذكر قائله إن كان منسوباً، وكتابة البحر وموضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به، وشرح الكلمات الغامضة، كل ذلك في المتن، ولم أتعرض إلى ردّ البصريين على الكوفيين.

المطلب الأول: التعريف بابن جني مؤلف كتاب (اللمع)

مولده: ولد ابن جني بمدينة الموصل بالعراق، قبل الثلاثين والثلاثمائة للهجرة.⁽¹⁾ اسمه ولقبه: هو أبو الفتح عثمان بن جني، كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلية.⁽²⁾

نشأته: نشأ عثمان بن جني في الموصل، ثم انتقل إلى بغداد، وتلقى تعليمه فيها، ثم تولى التدريس بها.⁽³⁾

شيوخه: من أهم شيوخه الذين تلقى عنهم العلم: أبو علي الفارسي، الذي لازمه أربعين سنة، وأخذ عنه النحو والتصريف.⁽⁴⁾

تلاميذه: ممن أخذ عنه العلم: أبو القاسم الثماني، وأبو أحمد عبد السلام البصري، وأبو الحسن علي بن عبيد الله السمسي.⁽⁵⁾

إشادة العلماء به: قالوا عنه: كان من حذاق الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف.⁽⁶⁾ وقال ابن الأنباري: "فإنه لم يصنف أحد في التصريف، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه."⁽⁷⁾ وقال عنه المتنبي: "ابن جني أعرف بشعري مني."⁽⁸⁾

مصنفاته: ترك ابن جني مصنفات كثيرة، منها: سر الصناعة، وكتاب المنصف في شرح كتاب المازني في التصريف، وكتاب الخصائص، والكافي في شرح القوافي، والتمام في شعر الهذليين، والمقصود والممدود، والمحتسب في شواذ القراءات،

(1) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان 3 / 248، الذهبي، سير أعلام النبلاء 17 / 19.

(2) ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء ص 244.

(3) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان 3 / 248.

(4) ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء ص 245.

(5) ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 245، الذهبي، سير أعلام النبلاء 17 / 19، السيوطي، بغية الوعاة 2 / 132.

(6) ينظر: الحموي، معجم الأديباء 1585، السيوطي، بغية الوعاة 2 / 132.

(7) ابن الأنباري، نزهة الألباء ص 244.

(8) الفيروزآبادي، البلغة ص 195، الزركلي، الأعلام 4 / 204.

وتفسير ديوان المتنبي⁽⁹⁾، وكتاب اللمع⁽¹⁰⁾، وله شروح كثيرة⁽¹¹⁾، منها شرح أبي البقاء العكبري، المسمى: (المتبع)، وهو الذي سيكون موضوع بحثي. وفاته: تُوفِّيَ ابن جَنِّي - رحمه الله - ببغداد يوم الجمعة، لليلتين بقيتا من شهر صفر، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة⁽¹²⁾، وقيل: تُوفِّيَ في شهر صفر، سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة للهجرة⁽¹³⁾، والأول أرجح.

المطلب الثاني: التعريف بالعكبري، مؤلف كتاب: (المتبع)

مولده: ولد أبو البقاء العكبري ببغداد، أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة⁽¹⁴⁾، وقيل: ولد في حدود تسع وثلاثين⁽¹⁵⁾.

اسمه ولقبه: هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الأزجي⁽¹⁶⁾.

أصله ووصفه: أصله من عكبرا (اسم بليدة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ)⁽¹⁷⁾، أضر في صباه بالجذري⁽¹⁸⁾، وُصِفَ بأنه المقرئ، الفقيه، الفرضي، اللغوي، النحوي، الضرير، الحنبلي⁽¹⁹⁾.

شيوخه: قرأ القرآن على أبي الحسن البطائحي، وسمع الحديث من أبي الحسن بن البطي، وأبي زرعة المقدسي، وابن هبيرة الوزير، وقرأ الفقه على أبي يعلى الصغير، وغيره، وأخذ النحو عن أبي محمد بن الخشاب، وأبي البركات بن نجاح، وأخذ اللغة عن ابن القصاب⁽²⁰⁾.

(9) ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء ص 244، ابن خلكان، وفيات الأعيان 3 / 248، الحموي، معجم الأدياء 1585 - 1600.

(10) ينظر: القفطي، انباه الرواة 2 / 236، الذهبي، سير أعلام النبلاء 17 / 18، الزركلي، الأعلام 4 / 204.

(11) منها: شرح الثمانيني، وشرح الواسطي، وشرح الشيرازي.

(12) ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء ص 246، ابن خلكان، وفيات الأعيان 3 / 248.

(13) ينظر: القفطي، انباه الرواة 2 / 236.

(14) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 22 / 92، الصفدي، الوافي بالوفيات 17 / 74، الفيروزآبادي، البلغة ص 169.

(15) ينظر: ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة 3 / 230.

(16) ينظر: ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة 3 / 229 - 230، جليبي: حاجي خليفة، سلم الوصول 208 / 2.

(17) ينظر: الحموي، معجم البلدان 4 / 142.

(18) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة 2 / 38.

(19) ينظر: ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة 3 / 229 - 230.

(20) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 22 / 92، ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة 3 / 230، السيوطي: بغية الوعاة 2 / 38.

تلاميذه: أخذ عنه العربية والفقه خلق كثير، منهم: الموفق بن صدیق، ويحيى بن يحيى الحرانيين، وسمع منه الحديث خلق كثير، وروى عنه ابن الذبيثي، وابن النجار وغيرهما.⁽²¹⁾

مصنفاته: له مصنفات كثيرة، منها: تفسير القرآن، إعراب القرآن، إعراب الشواذ من القراءات، متشابه القرآن، عدد آي القرآن، إعراب الحديث، الناهض في علم الفرائض، الاستيعاب في أنواع الحساب، شرح الفصيح، شرح الحماسة، شرح المقامات الحريرية، المصباح في شرح الإيضاح والتكملة، المتبع في شرح اللمع، شرح أبيات كتاب سيبويه، إعراب الحماسة، الترصيف في علم التصريف، اللباب في علل البناء والإعراب.⁽²²⁾

وفاته: تُوفي أبو البقاء العكبري - رحمه الله - في ثامن ربيع الآخر، سنة ست عشرة وستمئة للهجرة.⁽²³⁾

المطلب الثالث: المسائل النحوية الكوفية في كتاب المتبع

- العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر:

قال الشارح: "أجاز بعض الكوفيين الرفع" ⁽²⁴⁾، وذكر لهم شاهداً على ذلك، وهو قول ضابئ البرجمي: (من الطويل)
فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ... فإني وقيارٌ بها لغريب⁽²⁵⁾
والشاهد فيه: أنه عطف "قيار" بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر، وهو "الغريب".⁽²⁶⁾

قلت: في المسألة تفصيل، فقد أجاز الكسائي العطف على اسم إن قبل استكمال الخبر مطلقاً⁽²⁷⁾، أي سواء كان المعطوف عليه خافي الإعراب، كما في البيت السابق حيث إن ياء المتكلم ضمير مبني في محل نصب اسم إن، أو كان ظاهر الإعراب كقراءة: (إن الله وملائكته يصلون على النبي)⁽²⁸⁾ برفع ملائكته⁽²⁹⁾، عطفاً

(21) ينظر: ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة 3 / 230، السيوطي، بغية الوعاة 2 / 38.

(22) ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات 17 / 74، الفيروزآبادي، البلغة ص 169، السيوطي، بغية الوعاة 2 / 39.

(23) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 22 / 93، الصفدي، الوافي بالوفيات 17 / 74، ابن رجب،

الذيل على طبقات الحنابلة 3 / 237، الفيروزآبادي، البلغة ص 169، السيوطي، بغية الوعاة 2 / 39.

(24) العكبري، المتبع 1 / 287.

(25) البيت من شواهد: الفراهيدي: الخليل، الجمل ص 129، ابن السراج: محمد، الأصول في النحو 1 / 257.

(26) ينظر: الأزهرى: خالد، شرح التصريح 1 / 322.

(27) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1 / 512، الأشموني 1 / 144.

(28) الأحزاب: 56.

(29) قراءة الرفع لابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو، ينظر: الأندلسي: أبا حيان، البحر المحيط 7 / 239.

على اسم إنَّ (الله) وهو اسم ظاهر الإعراب، وأمَّا الفراء فقد أجاز العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل استكمال الخبر، إذا كان المعطوف عليه خافي الإعراب، نحو: إنَّ هذا وعمرُو عالمان، وكما في البيت السابق، ولا يجيزه إذا كان المعطوف عليه ظاهر الإعراب كما في الآية الكريمة⁽³⁰⁾؛ لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية⁽³¹⁾، وأمَّا البصريون فيرون أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال⁽³²⁾.

- جواز تعريف التمييز:

قال الشارح في قولهم: طببت به نفسا: "ولا يقع هذا معرفة، كما أنَّ جميع المميزات كذلك، وأجازه الكوفيون فقالوا في قوله تعالى: (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)⁽³³⁾ أَنَّهُ نَصَبَ نَفْسَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْمَعْنَى: سَفِهَتْ نَفْسَهُ"⁽³⁴⁾.

أقول: الأصل في التمييز أن يكون نكرة، وذهب الكوفيون إلى جواز مجيئه معرفة⁽³⁵⁾، ولذلك تعرب كلمة: "نفسه" عندهم تمييزاً، وحجتهم في ذلك السماع، كما في الآية السابقة، وقوله تعالى: (بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا)⁽³⁶⁾ فـ(معيشة) عند الكوفيين تمييز وهي معرفة بالإضافة⁽³⁷⁾، ومن كلام العرب قولهم: "قبضت الخمسة العشر الدرهم"، وحكى الكسائي: هو أحسن الناس هاتين، يعني: "عينين"، (فالدرهم، وهاتين) تمييزان، وهما معرفتان⁽³⁸⁾، ومن ذلك قول رشيد بن شهاب: (من الطويل) رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَبِيسُ عَنْ عَمْرٍو⁽³⁹⁾. والشاهد في البيت "وَطَبَّتَ النَّفْسَ" حيث جاء التمييز معرفاً بأل⁽⁴⁰⁾.

- تقديم التمييز على عامله:

قال الشارح: "وأجاز الكوفيون تقديمه"⁽⁴¹⁾، وظهر لي من خلال البحث أنَّ الكسائي هو من ذهب إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً⁽⁴²⁾، ووافقه

(30) ينظر: الأشموني 1 / 315.

(31) ينظر: الأزهرى خالد، شرح التصريح 1 / 323.

(32) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 151.

(33) البقرة: 130.

(34) العكبري، المتبع 1 / 350.

(35) ينظر: أبا الفداء: الكنائش 1 / 338، المرادي: توضيح المقاصد 2 / 727.

(36) القصص: 58.

(37) الأندلسي: التذييل والتكميل 9 / 207.

(38) ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 3 / 527.

(39) البيت من شواهد العيني: المقاصد النحوية 3 / 538.

(40) ينظر: السيوطي: همع الهوامع 2 / 269.

(41) العكبري، المتبع 1 / 351.

(42) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية 2 / 554.

من البصريين المازني والميرد⁽⁴³⁾ وإليه مال ابن مالك⁽⁴⁴⁾، وحجته في ذلك القياس والسماع، أما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة⁽⁴⁵⁾، وأما السماع فقد جاء في كلام العرب تقديم التمييز على عامله المتصرف، من ذلك قول المخبل السعدي: (من الطويل).
 أَنهَجْرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ⁽⁴⁶⁾
 والشاهد في البيت قوله: "نفسا... تطيب" حيث تقدم التمييز "نفسا" على عامله: "تطيب".⁽⁴⁷⁾
 - استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان:

قال الشارح: "ولا تستعمل لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وأجازه الكوفيون".⁽⁴⁸⁾
 قلت: هذا الرأي ليس خاصا بالكوفيين، فقد قال به الأخفش، وغيره من البصريين⁽⁴⁹⁾، وإليه مال ابن مالك، حيث يقول: "ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقا وهو الصحيح لصحة السماع بذلك".⁽⁵⁰⁾
 اعتمد الكوفيون على السماع في تقرير هذه المسألة، من ذلك قوله تعالى: (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) والشاهد في الآية (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) حيث استعملت (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية، ومن ذلك قول زهير⁽⁵¹⁾: (من الكامل).
 لِمَنْ الدِّيَارُ بِقِنَّةِ الْحَجْرِ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ⁽⁵²⁾
 والشاهد في البيت: مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ، حيث استعمل (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية.⁽⁵³⁾
 وحجج: جمع حجة وهي السنة⁽⁵⁴⁾ وقول النابغة الذبياني: (من الطويل).
 تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْزَامٍ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ⁽⁵⁵⁾
 والشاهد في البيت: (من أَرْزَامٍ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ) حيث استعمل (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية.⁽⁵⁶⁾

(43) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 682.

(44) ينظر: ابن مالك؛ شرح التسهيل 2 / 389.

(45) ينظر: الأنباري؛ الإنصاف 2 / 683.

(46) وهو من شواهد: ابن جني؛ الخصائص 2 / 384، وقيل البيت لأعشى همدان أو لغيره، ينظر:

يعقوب: إميل: المعجم المفصل 1 / 334.

(47) ينظر: الأنباري؛ الإنصاف 2 / 682.

(48) العكبري: المتبع 1 / 370.

(49) ابن يعيش، شرح المفصل 8 / 11.

(50) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 2 / 797.

(51) ابن أبي سلمى: زهير، الديوان ص 31، وفيه: ومن شهر بدل ومن دهر.

(52) البيت من شواهد: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 306. الأندلسي، التذييل والتكميل 11 / 119.

(53) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 8 / 11.

(54) الزبيدي، تاج العروس 5 / 463.

(55) الذبياني: النابغة، الديوان ص 15، وفيه: تورثن بدل تخيرن.

(56) ابن هشام، أوضح المسالك 3 / 21.

- (رُبَّ) اسم هو أو حرف؟

قال الشارح: "وأما (رُبَّ) فحرف، عند البصريين، واسم عند الكوفيين" (57) استدل الكوفيون على أن (رُبَّ) اسم بأدلة قياسية، فهم يرون: أن (كم) للعدد والتكثير، و(رُبَّ) للعدد والتقليل، وحيث إنَّ (كم) اسم فكذلك (رُبَّ)، وهم يرون أن (رُبَّ) ليست حرف جر؛ لأنها تخالف حروف الجر في عدة أشياء، فهي لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تقع متوسطة، وأنها لا تعمل إلا في نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة، وأنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة، وأنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، بخلاف حروف الجر. (58)

- إضافة الشيء إلى نفسه:

قال الشارح: "وقال الكوفيون: يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا حصلت منه فائدة" (59) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلفا في اللفظ. (60) ودليلهم في ذلك السماع، ففي القرآن الكريم وردت آيات تتضمن إضافة الشيء إلى نفسه، منها: قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) (61)، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقوله جلَّ شأنه: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) (62) والآخرة في المعنى نعت الدار، والأصل فيه وللدار الآخرة خير، وهما بمعنى واحد، وقوله تعالى: (جَنَاتٍ وَحَبِّ الْحَصِيدِ) (63)، والحبُّ هو الحصيد. (64)

ومن كلام العرب قول الراعي النميري: (من الوافر)
وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغُرْبِيِّ يَأْدُو ... مَدَبَّ السَّيْلِ، واجتنب الشَّعَارَ (65)
والبيت في وصف حمار وحش، ومدبَّ السيل: موضع جريه، والشَّعَار: الشجر الملتف (66).
يريد: إن هذا الحمار الوحشي قد اجتنب الشجر مخافة أن يُرْمَى فيها ولزم مدرج السيول؛ لأنَّ الصيادين يبتعدون عنه.

(57) العكبري: المتبع 1 / 377.

(58) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 686.

(59) العكبري، المتبع 1 / 397.

(60) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 356، الأندلسي، ارتشاف الضرب 4 / 1807.

(61) الواقعة: 95.

(62) الواقعة: 95.

(63) ق: 9.

(64) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية 4 / 52.

(65) النميري: الرعي، الديوان ص 147.

(66) ينظر: الزبيدي، تاج العروس مادتي: دبب، وشعر 2 / 394، 12 / 188.

والشاهد في هذا البيت قوله "جانب الغربي" فإن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربي عند الكوفيين، وقد أضاف الشاعر "جانب" إلى "الغربي" فيكون قد أضاف اسمًا إلى اسم آخر بمعناه. (67) وقالوا: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقله الحمقاء، والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها، فدل ذلك على جواز إضافة الشيء إلى نفسه عند الكوفيين. (68)

- المبتدأ والخبر مترافعان:

قال الشارح: "اختلف النحويون في عامل الخبر، فقال الكوفيون: يرتفع بالمبتدأ كما يرتفع المبتدأ بالخبر". (69)

الكوفيون يرون أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالخبر، أي مترافعان. (70) واستدلوا على ذلك بأدلة عقلية، منها: إنّ كلا من المبتدأ والخبر لا ينفك عن الآخر، ولذلك عمل كل واحد منهما في صاحبه، فهما مترافعان، ولا يمنع أن يكون أحدهما عاملاً ومعمولاً في وقت واحد، وأتوا بنظائر لذلك، منها: (أينما) فإنّها تكون عاملاً ومعمولاً في آن واحد، كما في قوله تعالى: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) (71) فالأينما منصوبة بـ(تكونوا) و(تكونوا) مجزومة بـ(أينما)، فعمل أحدهما في الآخر، فكان كل منهما عاملاً ومعمولاً في آن واحد. (72) وقد رفض بعض شراح الألفية هذا المذهب، فقال: "ويبطله أن الخبر يرفع الفاعل، كما في نحو: زيد قائم أبوه، فلا يصلح لرفع المبتدأ، لأن أقوى العوامل، وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع، فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك". (73)

- إعراب الأسماء الستة:

قال الشارح: "وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنّها معربة من مكانين". (74) ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ الأسماء الستة، وهي (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال)، معربة من مكانين، أي: بالحروف، والحركات معاً. (75)

(67) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 357.

(68) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية 4 / 52.

(69) العكبري المتبع 1 / 222، 229.

(70) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 38، ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 222.

(71) من الآية 78 النساء.

(72) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 222.

(73) ابن الناظم، شرحه ص 77، و ينظر: الأشموني 1 / 90.

(74) العكبري، المتبع 1 / 190.

(75) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 17، والرضي، شرحه على الكافية 1 / 77، وينظر: رأي الفراء في:

العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ص 194.

أقول: اختلف في نسبة هذا القول، فنسبه ابن الأنباري وابن يعيش إلى الكوفيين عامة⁽⁷⁶⁾، ونسبه ابن الشجري، والعكبري إلى الفراء⁽⁷⁷⁾، ونسبه السيوطي إلى الكسائي والفراء⁽⁷⁸⁾.
- فعل الأمر معرب أم مبني:

قال الشارح: "وقال الكوفيون: هو معرب بالجزم"⁽⁷⁹⁾. يرى الكوفيون أنَّ فعل الأمر للمواجه المعرّي عن حرف المضارعة نحو: (افعل) معرب بالجزم⁽⁸⁰⁾، ودليلهم في ذلك النقل والقياس، فمن النقل قول الشاعر: (من الخفيف) لِنَقْمٍ أَنْتَ يَا بَنُّ خَيْرِ قَرِيشٍ ... فَتَقُضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ⁽⁸¹⁾ والشاهد في البيت: (لنقم) حيث إنَّ أمر المخاطب جاء فيه باللام وهو في الشعر أكثر منه في النثر أراد: قم⁽⁸²⁾. وأما القياس فمنه: إنَّ الأصل في نحو: "افعل" لِنَفْعَلٍ، فهو مجزوم بلام الأمر، ثم حذف لام الأمر، وحذف حرف المضارعة، ثم أتى بهمزة الوصل؛ لأنَّ الفاء ساكنة، والعرب لا تبتدئ بساكن⁽⁸³⁾.

ومنه: الدليل على أنه معرب مجزوم الإجماع على "أنَّ فعل النهي معرب مجزوم نحو "لا تفعل" فكذلك فعل الأمر نحو "افعل"؛ لأنَّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أنَّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر"⁽⁸⁴⁾.

أقول: إنَّ البيت الذي استشهد به الكوفيون مجهول القائل، واختلفت روايات الشطر الثاني، فرُوي "فَتَقُضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ"⁽⁸⁵⁾ ورُوي: "كي لتقضي حوائج المسلمين"⁽⁸⁶⁾ ورُوي: "فلتقضي حوائج المسلمين"⁽⁸⁷⁾. ورجح ابن هشام مذهب الكوفيين، فقال: "وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو الْحَسَنِ أَنَّ لَامَ الطَّلَبِ حُذِفَتْ حَذْفًا مُسْتَمِرًّا فِي نَحْوِ قُمْ وَاقْعِدْ وَأَنَّ الْأَصْلَ لَتَقْمُ وَلِتَقْعِدْ فَحُذِفَتْ اللَّامُ لِلتَّخْفِيفِ وَتَبَعَهَا حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ وَبَقُولِهِمْ أَقُولُ"⁽⁸⁸⁾.

(76) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 17، وابن يعيش، شرح المفصل 1 / 52.

(77) ينظر: ابن الشجري، الأمالي 2 / 243، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ص 194.

(78) ينظر: السيوطي، همع الهوامع 1 / 127.

(79) العكبري، المتبع 1 / 161، وينظر: المصدر السابق 2 / 504.

(80) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 524.

(81) البيت من شواهد ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 525.

(82) ينظر: البيهقي، خزنة الأدب 9 / 14.

(83) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 524، وابن هشام، أوضح المسالك 1 / 61.

(84) ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 528.

(85) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2 / 524.

(86) ينظر: الأزهري، التصريح 1 / 51.

(87) ينظر: البيهقي، خزنة الأدب 9 / 14.

- دخول اللام على خبر (لكن):

قال الشارح: "ولا يجوز أن تدخل على خبر (لكن)، كقولك: ما قام زيد لكنَّ عمرًا لقائمٌ وأجازه الكوفيون وهو ضعيف".⁽⁸⁹⁾
ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ)⁽⁹⁰⁾، وحجتهم في ذلك النقل والقياس، أمَّا النقل فقول الشاعر: (من الطويل).
* وَلَكِنِّي من حُبِّهَا لَعَمِيْدُ⁽⁹¹⁾

وقوله عميد أي: بلغ الحب منه⁽⁹²⁾، وقيل: "شديد المرض لا يقدر على القعود، حتى يعمد بالوسائد".⁽⁹³⁾ ورُوِيَ: (لكميد)⁽⁹⁴⁾، ومعنى كميد: حزين مهموم.⁽⁹⁵⁾
والشاهد فيه قوله: "ولكنني من حبها لعميد" حيث دخلت اللام على خبر "لكن" هذا قول الكوفيين.⁽⁹⁶⁾

وأما القياس فإنَّ أصل (لكنَّ): (لا)، (إنَّ) زيدت عليهما الكاف فصارت كلمة واحدة.⁽⁹⁷⁾، وقد ضعف الشارح مذهب الكوفيين وذكر تعليلاً لذلك، فقال: "لأنَّ حق اللام أن تدخل على المبتدأ، أو على خبر في جملة، لم يتغير معنى الابتداء فيها، نحو: (إنَّ زيدا لمنطلق) و(لكنَّ) غيرت معنى الابتداء؛ لأنَّها دخلت لمعنى الاستدراك، وهو معنى لا يكون في المبتدأ"⁽⁹⁸⁾.
- تقدم خبر المبتدأ عليه:

قال الشارح: "اعلم أنَّ تقديم الخبر جائز عند البصريين، ومنع منه الكوفيون".⁽⁹⁹⁾
ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة.⁽¹⁰⁰⁾
فهم يرون أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره،

(88) ابن هشام، مغني اللبيب 3/ 236.

(89) العكبري، المتبع 1 / 284.

(90) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 208، ابن عقيل 1 / 363، الرضي، شرحه على الكافية 4 / 363.

(91) من شواهد: ابن مالك، شرح التسهيل 2 / 29، ابن يعيش، شرح المفصل، الأندلسي، ارتشاف الضرب 5 / 2397.

(92) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة 2 / 254.

(93) الزمخشري، أساس البلاغة 1 / 677.

(94) ينظر: ابن جنى، سر صناعة الإعراب 1 / 380، ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 208، العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ص 354.

(95) ينظر: الزبيدي، تاج العروس 9 / 113.

(96) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 8 / 64.

(97) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 208، والعكبري، اللباب 1 / 217.

(98) العكبري، المتبع 1 / 284.

(99) العكبري، المتبع 1 / 237.

(100) ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 65.

فإذا قلنا: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد، وكذلك إذا قلنا: "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ورتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فتحتم أن لا يجوز تقدم الخبر على المبتدأ.⁽¹⁰¹⁾

- ضمير الفصل أو العماد:

قال الشارح: "وإنما سُمِّيَ فصلاً؛ لأنَّ الغرض به الفرق بين الصفة والخبر، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (زيدٌ العاقلُ) جاز أن يُظَنَّ أنَّ العاقلَ صفة، وأنَّ الخبرَ متوقع. فإذا أدخلت (هو)، لزم أن يكون (العاقل) خبراً، ولم يحتمل الصفة، ويسميه الكوفيون عماداً".⁽¹⁰²⁾ ضمير الفصل أو العماد، وهو الذي يكون بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: قوله تعالى: (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ)⁽¹⁰³⁾ وكقولنا: "خالد هو الناجح"، ويسميه الكوفيون عماداً، ووجه تسميتهم إياه بذلك، أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد.⁽¹⁰⁴⁾

- هل يجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه؟

قال الشارح: "اسم الفاعل وما شَبَّه به إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير عند البصريين، ولم يجب عند الكوفيين".⁽¹⁰⁵⁾

والكوفيون يرون أنه لا يجب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، قال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له نحو قولك: "هند زيد ضاربتُهُ هي" لا يجب إبرازه. وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه، وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له لا يجب إبرازه".⁽¹⁰⁶⁾ ودليل الكوفيين النفل والقياس، فمن النقل:

قول الشاعر: (من الوافر)

يرى أَرْبَاعَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا ... كما صَدَيْ الحَديدِ على الكُماة⁽¹⁰⁷⁾

قوله: (أَرْبَاعَهُمْ) الأرباق: جمع ربق، حبل فيه عدة عرى لربط الدواب⁽¹⁰⁸⁾، والكماة: جمع كمي، وهو الذي ستر نفسه بالسلاح.⁽¹⁰⁹⁾

(101) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 65، العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ص 246، الشاطبي، المقاصد الشافية 2 / 55.

(102) العكبري، المتبع 2 / 462.

(103) المائدة: 117.

(104) ينظر: ابن عيش، شرح المفصل 3 / 110، ابن عقيل، 1 / 372. ه 1

(105) العكبري، المتبع 1 / 226.

(106) ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 57، 58.

(107) البيت من شواهد: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 59.

(108) ينظر: عمر: أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة 2 / 85.

(109) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة 2 / 147.

والشاهد فيه عند الكوفيين: "مُتَقَلِّدِيهَا" فقد ترك الشاعر إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال "متقلديها هم" فلما أضمره ولم يبرزه دلّ على جوازه.⁽¹¹⁰⁾
 أمّا القياس: فقال ابن الأنباري: "لأنّ الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبه الفعل، وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له، كما إذا جرى على من هو له؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له."⁽¹¹¹⁾

- أفعل في التعجب اسم هو أو فعل؟

قال الشارح: "وأما (أفعل)، فهي فعل ماضٍ. وقال (الكوفيون): هي اسم."⁽¹¹²⁾
 قلت: التعميم الذي ذكره الشارح عن الكوفيين في هذا الكتاب، بجانب للصواب، لكنه قال في كتاب آخر: "وقال بعض الكوفيين: هو اسم"⁽¹¹³⁾، ذكر ابن الأنباري أنّ الكوفيين ما عدا الكسائي، ذهبوا إلى أنّ (أفعل) في التعجب اسم، وليست فعل.⁽¹¹⁴⁾ وذهب الكسائي إلى أنّه فعل ماضٍ، وهذا هو قول البصريين أيضاً.⁽¹¹⁵⁾

احتج الكوفيون القائلون بأنّه اسم، بعدة أدلة، منها: أنّه يصغر، والتصغير من خصائص الأسماء⁽¹¹⁶⁾، قال الشاعر: (من البسيط)
 يا ما أميلح غزلاً شَدَنَّ لنا ... من هوأليائكنَّ الضَّالَّ والسَّمْرُ⁽¹¹⁷⁾
 قوله: "أميلح": تصغير من ملح الشيء ملاحه⁽¹¹⁸⁾، و"الغزلان": جمع غزال⁽¹¹⁹⁾، و"شَدَنَّ" يَشْدُنُّ شُدُونًا: قَوِيَ وَصَلَحَ جِسْمُهُ⁽¹²⁰⁾ "الضَّالَّ" السدر البري⁽¹²¹⁾
 قوله: "السَّمْرُ" بضم الميم؛ هو ضرب من شجر الطلح، الواحدة: سمرة، أو الشجر الذي له شوكة.⁽¹²²⁾

(110) ينظر: ابن المثنى: أبا عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق 3 / 893، وابن الأنباري، الإنصاف 59 / 1.

(111) ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 59.

(112) العكبري، المتبع 2 / 539.

(113) العكبري، اللباب 1 / 198.

(114) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 126.

(115) ينظر: المصدر السابق 1 / 126.

(116) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ص 290.

(117) البيت من شواهد السيرافي: أبو سعيد، شرح الكتاب 1 / 356، الأندلسي، التذييل و التكميل 10 /

207، العيني، المقاصد النحوية 1 / 380.

(118) الزبيدي، تاج العروس 7 / 150.

(119) السجستاني: أبو حاتم، الفرق ص 249.

(120) ينظر: الزبيدي، تاج العروس 25 / 263.

(121) ينظر: ابن منظور، لسان العرب 11 / 397.

(122) ينظر: القالي: أبو علي، البارع في اللغة ص 604.

والشاهد فيه هنا قوله: "«يا ما أميلح»؛ حيث استشهد به على تصغير «أفعل» في التعجب، لشبهه بـ «أفعل» التفضيل، وهو شاهد الكوفيين، غير الكسائي على اسمية فعل التعجب." (123)

وقالوا: "إنَّ عَيْنَ هذه الكلمةِ تَصِحُّ إذا كانت واوًا أو ياءً نحو ما أخوف زيدًا وما أسيره ولو كان فعلاً لا عثلت؛ لأنَّ الاعتلال من خصائص الأفعال." (124)

ومن أدلة الكوفيين على أنَّ (أفعل) اسم "أنَّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرف وكان جامدًا، وجب أن يلحق بالأسماء." (125)

الخاتمة

في ختام هذا البحث أريد أن أذكر ما توصلت إليه من نتائج، فأقول:

- كتاب المتبع كتاب قيم، تناول المسائل النحوية الواردة في كتاب اللمع لابن جني، بالشرح والإيضاح، وفي الكتاب مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، ذكرها العكبري، مع ذكر أدلة كل فريق.
- يلاحظ من خلال البحث تزكية العكبري للبصريين، في مسائل كثيرة، وتفني أدلة الكوفيين، من ذلك مسألة دخول اللام على خبر (لكن)، حيث قال: "وأجازه الكوفيون وهو ضعيف" (126)
- قد يذكر العكبري رأي الكوفيين، ولا يعقب عليه، مثال ذلك عند شرحه لضمير الفصل، حيث قال: "ويسميه الكوفيون عمادا" دون شرح لمعنى العماد، ودون ترجيح لرأي على آخر. (127)
- قد ينسب العكبري الرأي إلى الكوفيين قاطبة، وفي المسألة استثناء، كما في مسألة: أفعل التعجب، هل هو اسم أو فعل؟ (128)
- أسلوب العكبري سهل ميسر، يخلو من الجدل الفلسفي.
- تعقب آراء العلماء من خلال كتبهم من الموضوعات التي تصلح للأبحاث، والدراسات، وكتابة الرسائل.

(123) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، الهامش 6 / 2629.

(124) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ص 290.

(125) ابن الأنباري، الإنصاف 1 / 126.

(126) العكبري، المتبع 1 / 284.

(127) ينظر: العكبري، المتبع 2 / 62.

(128) ينظر: العكبري، المتبع 2 / 539.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي.
- الأزهرري، خالد (ت 905 هـ)، شرح التصريح، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1421 هـ - 2000 م.
- الأزهرري: أبو منصور محمد (ت 370 هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد النجار، الدار المصرية، 1984 م.
- الأشموني: علي بن محمد (ت 900 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة 1، 1375 هـ - 1955 م.
- ابن الأنباري: كمال الدين (ت 577 هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1419 هـ - 1998 م.
- ابن الأنباري: كمال الدين (ت: 577 هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط: 3، 1405 هـ - 1985 م.
- الأندلسي: أبو حيان (ت 745 هـ)، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1418 هـ - 1998 م.
- الأندلسي: أبو حيان (ت 745 هـ)، التذييل والتكميل، تح: حسن هندأوي، دار القلم دمشق، ط 1، 1420 هـ - 2000 م.
- الأندلسي: أبو حيان (ت 745 هـ)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1، 1413 هـ - 1993 م.
- البغدادي: عبد القادر (ت 1093 هـ)، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 4، 1418 هـ - 1997 م.
- جلبي: حاجي خليفة (ت 1067 هـ)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تح: محمد الأرنؤوط، وصالح السعدأوي، شركة ليدز للنشر، استانبول، 2010 م.
- ابن جني: أبو عثمان (ت 392 هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- ابن جني (ت 392 هـ)، سر صناعة الإعراب تح: هندأوي.
- الحموي: ياقوت (ت 626 هـ)، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1993 م.
- الحموي: ياقوت (ت 626 هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط 2، 1995 م.

- ابن خلكان: أبو العباس (ت 681 هـ)، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1414 هـ - 1994 م.
- الذبياني: النابغة، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 2009 م.
- الذهبي: شمس الدين (ت 745 هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1403 هـ - 1983 م.
- ابن رجب: عبد الله (ت 795 هـ)، الذيل على طبقات الحنابلة، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، مكة المكرمة، ط1، 1425 هـ - 2005 م.
- الرضي، شرحه على الكافية، تعليق: يوسف حسن عم، جامعة قاريونس بنغازي، ط2، 1996 م.
- الزبيدي: محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي هلال، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1407 هـ - 1987 م.
- الزركلي: خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، ط7، 1986 م.
- الزمخشري: أبو القاسم (ت 538 هـ)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
- السجستاني: أبو حاتم، الفرق، تح: حاتم الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي 1406 هـ - 1986 م.
- ابن السراج: محمد (ت 316 هـ)، الأصول في النحو، تح: الفتلى.
- ابن أبي سلمى: زهير، الديوان، عناية وشرح: حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، ط2، 1426 هـ - 2005 م.
- السيرافي: أبو سعيد (ت 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه تح: أحمد حسن وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429 هـ - 2008 م.
- السيوطي: جلال الدين (ت 911 هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
- السيوطي: جلال الدين (ت 911 هـ)، همع الهوامع، تح: عبدالسلام هارون وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت.
- الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم (ت 790 هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة 1، 1428 هـ - 2007 م.
- ابن الشجري: هبة الله (ت 542 هـ)، أمالي ابن الشجري، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

- الصفدي: صلاح الدين (ت 764 هـ)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420 هـ – 2000 م.
- عمر: أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب بالقاهرة، ط1، 1429 هـ – 2008 م.
- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769 هـ)، شرح ابن عقيل، تح: محمد عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400 هـ – 1980 م.
- العكبري: أبو البقاء (ت 616 هـ)، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406 هـ – 1986 م.
- العكبري أبو البقاء (ت 616 هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي ظليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1416 هـ – 1995 م.
- العكبري: أبو البقاء (ت 616 هـ)، المتبع في شرح اللمع، تح: عبد الحميد الزوي، جامعة قارونس، بنغازي، ط1، 1994 م.
- العيني: بدر الدين (ت 855 هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد وآخرين، دار السلام، مصر، ط1، 1431 هـ – 2010 م.
- أبو الفداء: عماد الدين (ت 732 هـ)، كتاب الكناش في النحو والتصريف، تحقيق: جودة المبروك، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط2، 1426 هـ – 2005 م.
- الفراهيدي: الخليل (ت 175 هـ)، كتاب الجمل، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405 هـ – 1985 م.
- الفيروز آبادي: مجد الدين (ت 817 هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة، ط1، 1421 هـ – 2000 م.
- القالي: أبو علي (ت 356 هـ)، البارع في اللغة، تح: هاشم الطعان، مكتبة النهضة بغداد، مكتبة الخضارة العربية بيروت، ط1، 1975 م.
- القفطي، أبو الحسن جمال الدين (ت 624 هـ)، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1406 هـ – 1986 م.
- ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت 672 هـ)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط1، 1410 هـ – 1990 م.
- ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت 672 هـ)، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402 هـ – 1982 م.

- ابن المثنى: أبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، تح: محمد حور و وليد خالص، المجمع الثقافي أبوظبي، ط2، 1998م.
- المرادي: الحسن بن قاسم (ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة 1، 1422هـ - 2001م.
- ابن منظور (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صاد، بيروت.
- ناظر الجيش: محب الدين (ت 778هـ)، شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تح: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1428هـ - 2007م.
- ابن الناظم: أبو عبد الله (ت 686 هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420هـ - 1420م.
- النميري: الراعي، الديوان، تح: راينهت فايرت، دار فرانتس، بيروت، 1401هـ - 1980م.
- ابن هشام: جمال الدين (ت 761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ابن هشام: جمال الدين (ت 761 هـ)، مغني اللبيب، تح: عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط 1، 1423هـ - 2002م.
- يعقوب: إميل، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ - 1996م.
- ابن يعيش: يعيش بن علي (ت643هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.



